

المشاركون اختلفوا حول مطالب القانون 2005/5 الخاص ببلدية الكويت والمعمول به حاليا ندوة «المهندسين»: دعوة الحكومة والمجلس لإقرار إنشاء بلديات بسلاطة تنفيذية ورقابية وميزانيات مستقلة في جميع المحافظات

«القصر» توزع الحقيبة المدرسية على المشمولين برعايتها

أعلن مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر علي العليمي انه من ضمن الاستعدادات للعام الدراسي الجديد دعت الهيئة المشمولين برعايتها لتسلم الحقيبة المدرسية عن طريق إدارة الرعاية الاجتماعية والتربية بالميزانين في مبنى الهيئة بمنطقة شرق. وأضاف ان توزيع الحقيبة المدرسية بما تحتويه من جميع مستلزمات الطالب هو مشروع سنوي تعكف الهيئة كل عام على تنفيذه والصرف لاستحقاقها من ائتمانات بخلاف المراحل الدراسية هذا بخلاف المساعدات الأخرى التي توفرها الهيئة للقصر والمشمولين برعايتها.

«الزراعة»: حظر خروج المجترات للرعي بالخارج حتى نهاية عيد الأضحى

أصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بيانا أكدت فيه استمرار العمل بقرارها رقم 164 لسنة 2009، بشأن حظر خروج المجترات (الأغنام، المعز، والإبل) للرعي خارج البلاد قبل بداية شهر رمضان بثلاثين يوما على الأقل وحتى نهاية عيد الأضحى من كل عام وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

وينص القرار المشار إليه على أنه يسمح بخروج المجترات للرعي عبر المنافذ الحدودية المتفق عليها مع المملكة العربية السعودية مع الجهات المختصة بالمملكة لإيجاد منافذ حدودية إضافية لخروج الحيوانات المجترّة للرعي وذلك وفقا لشروط تتضمن إلغاء كرت العلف المدعوم المنسوح من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. وتضمنت الشروط أيضا تسليم شهادة التحصين الأصلية لقسم الخدمات الوقائية بإدارة الصحة الحيوانية بالهيئة، ومنح شهادة صحية بيطرية وشهادة الرعي مبنيا بها التحصينات التي أجريت على الحيوانات وتاريخها وذلك بعد دفع الرسوم المقررة في الهيئة.

محمد راتب



م. اياد الحمود

التنفيذي من خلال وجود أعضاء متخصصين من أبناء كل محافظة في هذه المجالس.

دور شعبي وختم الندوة بحديث من النائب محمد طنا الذي اشاد بجمعية المهندسين ودورها محليا وعالميا من خلال وجود النائب عادل الخرافي لقيادة الاتحاد الدولي للمهندسين، موضحا ان وجود مجالس محلية مستقلة لكل محافظة سيرتقي بالعمل البلدي الذي يعتبر من اهم المراقق الخدماتية في البلد.

ودعا طنا الى مشروع قانون يقسن مراقبة الوزير المختص على هذه البلديات وتزيد مساحة المشاركة الشعبية من خلال المجالس البلدية في كل محافظة، على ان يكون المجلس من ابناء المحافظة نفسها. وايد طنا وجود أعضاء متخصصين من مهندسين وقانونيين واداريين واقتصاديين في مجالس بلدية المحافظات، حتى يضمن ابناء كل محافظة على جودة من اولوهم الثقة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق طموحات المواطنين ويحقق التنمية التي يشنونها.

نوايت للعمل ودعا طنا الى ان وجود ثوابت جامعة تعمل في اطارها هذه البلديات مثل نسب البناء الموحدة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كل ابناء الشعب الكويتي في كل المحافظات، مضيفا انه وعند وصول مشروع القانون الى لجنة المرافق فإنها ستقوم بدعوة المتخصصين ومنهم المهندسين لدراسة معا وتعديله للخروج بمشروع قانون نفخر به جميعا، كما نفخر باخواننا المهندسين في اقدم جمعية نفع عام كويتية.



م. محمد الزيدي

السياسية والانتخابية. تبعية الميزانية

أما رئيس لجنة البلدية بجمعية المهندسين م. محمد القانون 2005/5، واهمها تبعية المجلس البلدي المالية للجهاز التنفيذي مما يجعل قراراته تتأثر بالميزانية التي يصرها له الجهاز التنفيذي، موضحا ان وجود مجالس محلية بالمحافظات يحتاج الى تهيئة للبلديات اولاً لتكون مستقلة بميزانياتها وقراراتها.

دور المحافظين ويسوره رجب رئيس جمعية المهندسين م. اياد الحمود بالحضور للتفاعل مع القضايا التي تهم المهندسين الشباب، وان الجمعية تعمل لإيصال التوصيات والمواقف الفنية والمهنية الى اصحاب القرار، وانها تأمل بعقد ورش عمل لإقرار هذا الموضوع الذي اهمل فترات طويلة رغم اهميته بالنسبة لتنمية وتطوير البلد.

تكون مجالس بلديات المحافظات اضافة حقيقية عند اقرارها، فإننا نحتاج الى ترتيب الأفكار والمقترحات ووضع التصور المتكامل بالتعاون مع المشرعين، لافتا الى استعداد الجمعية للقيام بعقد ورش عمل أخرى مع النواب والجهات المعنية، وبحث دور المحافظين بتنظيم ورشة عمل خاصة لهم مع النواب المعنيين. وأكد الحمود انه وحتى تنجح التجربة يجب اولا تحديد دور المحافظين، وفصل الميزانيات حسب احتياجات كل محافظة، وتحديد دور المجلس الاعلى للبلديات المقترح انشاؤه لتكون علاقة ودور كل منها واضحة ومحددة، على ان يفعل مشروع بلديات المحافظات الدور الشعبي -



م. زينب لاري

اطار السعي الى إعادة هيكلة أجهزة الدولة ومنها البلدية، وانه قد ان الأوان للمشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ القرار، من خلال 7 أعضاء منتخبين و5 معينين من ابناء المحافظة وهم يختارون رئيسهم، الذي يصحح عضوا في مجلس اعلى للبلديات يضم وزراء الخدمات والرؤساء لمجالس المحافظات، موضحا ان ذلك يهدف الى جمع كل الجهات الخدمية تحت سقف واحد يحاسب فيها القصر عن تنفيذ القرارات الفنية.

الجدل السياسي وزاد العبد الهادي: ان وجود مجالس بلدية في المحافظات تقوم بخدمة المواطنين نخرجنا من حالة الجدل السياسي بالقضايا الفنية وتعزز الدور الشعبي ومشاركته بالقرارات وتخفف العبء عن نواب مجلس الامة، ويفصل بين نواب الخدمات ونواب العمل التشريعي والرقابي والسياسي، مضيفا ان المقترح يتضمن وجود ميزانية مستقلة لهذه المجالس وتجزئ محاسبية الامين او المدير العام وتحقق الاستقلالية في كل محافظة وتوقف الرتبة والاختلاف في الامور وتوجيه الميزانيات حسب الاهواء والتبعت الى استعداد الجمعية للقيام بعقد ورش عمل أخرى مع النواب والجهات المعنية، وبحث دور المحافظين بتنظيم ورشة عمل خاصة لهم مع النواب المعنيين.

وأكد الحمود انه وحتى تنجح التجربة يجب اولا تحديد دور المحافظين، وفصل الميزانيات حسب احتياجات كل محافظة، وتحديد دور المجلس الاعلى للبلديات المقترح انشاؤه لتكون علاقة ودور كل منها واضحة ومحددة، على ان يفعل مشروع بلديات المحافظات الدور الشعبي -



د. فاضل صفر

بدرجة وكيل مساعد. 10 أعضاء

وأشار صفر الى ان مشروع القانون يتضمن اختيار 10 أعضاء منهم منتخوبين بنظام الصوت الواحد وتعين الحكومة 4 يكونون من القياديين او المسؤولين عن السوزارات الخدمية في كل محافظة، ومكافأة الأعضاء تحدد بقرار وزاري بينما تحدد مكافأة الامين العام بمرسوم، مضيفا ان المشروع يعالج الخلف حول المادة 14 من القانون 2005/5 بخصوص اعتراض الوزير على القرارات على ان يرد مجلس الوزراء خلال 3 اشهر على النزاع بين الوزير والمجلس، وان تكون الجلسات سرية وتحول السي علنية بموافقة ثلثي الاعضاء وهو عكس المعمول به حاليا.

هيكلة الأجهزة هذا، وتحدث النائب السابق م. ناجي العبد الهادي عن المقترح المقدم من مجلس 2009، موضحا ان المقترح كان مستحقا بعد ان ادرك النواب في ذلك الوقت ان القانون 2005/5 دون الطموح ويعرقل العمل البلدي، الذي يمكن ان يعطل كل مشاريع الدولة. وأضاف: ان المقترح جاء في



م. ناجي العبد الهادي

ليس سيئا ويحتاج الى فترة من الزمن لنرى نتائجه كاملة، لافتا الى انه يوازن بين سلطة الوزير والمجلس البلدي ويجعل مجلس الوزراء هو الذي قد يختلف عليها المجلس والوزير الذي لا يستطيع اتخاذ قرار منفردا.

واضاف صفر: انه قد تم طرح مشروع قانون بلديات المحافظات امام مجلس الامة ابان توليه لوزارة البلدية، وهذا المشروع لدى القوى والتشريع حاليا وهناك شبه اتفاق عليه، باستثناء ان المقترح يجعل «يد الوزير هي العلسا ويضعف القرار الذي يتخذه مجلس المحافظة»، وبالتالي يؤثر على القرارات الشعبية التي قد تتخذها المحافظات والهادفة الى راحة المواطنين وتطوير البلد وتنميتها والاسراع بمشاريعها التنموية.

واستعرض الوزير صفر بعضا من بنود المشروع المقترح المودع لدى «القوى والتشريع»، والمتضمن اثناء جهازين تنفيذي ورقابي في كل محافظة وإنشاء امانة عامة يتولاها الامين العام الذي سيكون بمثابة مدير عام البلدية الحالي بدرجة وكيل وزارة مع مساعد له



محمد طنا

أجمع المتحدثون في ندوة «اقرار بلديات المحافظات بين التشريع والتنفيذ» التي اقامتها لجنة البلدية بجمعية المهندسين الكويتية و«مهندسون بلا حدود» مساء أمس الأول، على ضرورة ان تعمل الحكومة والمجلس على اقرار انشاء بلديات بسلاطة تنفيذية ورقابية وميزانيات مستقلة في جميع المحافظات، إلا أنهم اختلفوا حول مطالب القانون 2005/5 الخاص ببلدية الكويت والمعمول به حاليا.

افتتحت الندوة عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس «مهندسون بلا حدود - الكويت» م. زينب لاري بالتأكيد على ان هدف الندوة هو المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع الهندي المدني في بحث هذا الموضوع وتسلط الضوء عليه من خلال اصحاب الخبرات الذين عملوا عليه في الفترات السابقة، مشيرة الى البحث في اسباب عدم اقرار هذا الأمر رغم أهميته وتقدمه من قبل برلمان 2009 والوزير السابق د. فاضل صفر.

وأضافت لاري: ان تسليط الضوء على هذا الأمر من قبل المتخصصين وحضور عضو لجنة المراقق النائب محمد طنا ووزير الأشغال العامة ووزير البلدية السابق د. فاضل صفر والنائب السابق وعضو المجلس البلدي السابق م. ناجي العبد الهادي، ورئيس جمعية المهندسين م. اياد الحمود ورئيس لجنة الشؤون البلدية في الجمعية م. محمد الزيدي ستدفع في امكانه وفرص تحقيق اقرار بلدية المحافظات، أو ما يعرف باسم نظام المقاطعات والإدارة المحلية، والذي أثبت كما نعلم جميعا نجاحا كبيرا في الكثير من المجتمعات المتقدمة، موضحة أنه ومن منطلق ابناء كل محافظة وأهل كل فريج فهم الأدرى باحتياجات فريجهم وتوزيعاته وتنظيماته، مضيفة ان كل محافظة من محافظاتنا تمتلك الكفاءات الفنية والمهنية المطلوبة للارتقاء بتنظيم عملها التخطيطي.

الفنوى والتشريع أول المتحدثين كان وزير الأشغال العامة ووزير البلدية السابق د. فاضل صفر الذي بدأ حديثه بالقول: ان القانون 5

الحمود: وجود المتخصصين في البلدية سيساهم في تحقيق التنمية المرجوة للكويت



جانب من الحضور

اسطوره وفخامة

كرايسلر 300 سبي 2013

بناسنار* ٦ سعة 3,6 لتر، 292 حصاناً | حنمي* ٧ سعة 5,7 لتر، 370 حصاناً

ابتداءً من 8,999 دينار كويتي

كمية محدودة

كرايسلر 200

تورينج محرك ١٦ صماما سعة 2,4 لتر، قوة 173 حصاناً

لنيميد، بناسنار ٦ أسطوانات على شكل ٧، سعة 3,6 لتر، قوة 283 حصاناً

ابتداءً من 4,999 دينار كويتي

كرايسلر جراند فوياجر

محرك ٦ أسطوانات مع ٧٧١، سعة 3,6 لتر، قوة 283 حصاناً | 7 مقاعد رجيبة

ابتداءً من 8,888 دينار كويتي

• تسجيل وتأمين مجاني • أعلى قيمة للمقايضة • تسهيلات تمويلية مريحة

الخدمات والبرامج الخاصة بالعملاء في جميع فروعنا في الكويت، بناسنار هي علفة تجارية مسجلة لجمعية كرايسلر د.م